



وزير العدل: الرئيس السيسي حريص على تحقيق العدالة الناجزة

إنشاء محاكم جديدة وتجديد المحاكم القائمة وتقريب مقراتها من المواطنين

الثلاثاء ١٣ يونيو ٢٠٢٠ - ٧ شوال ١٤٤١هـ - ٢٢ يونيو ١٩٧٦

العدد ١٠٢٩٢ - السنة الثالثة والثلاثون

Call 16383
www.fue.edu.eg

رئيس حزب الوفد
بهاء الدين أبوشقة

رئيس مجلس الإدارة
د. هانى سري الدين

رئيس التحرير
وجدى زين الدين

الوكيل

الحق فوق القوة .. والأمة فوق الحكومة

تصدر عن حزب الوفد المصري

صحيفة يومية أسسها فؤاد الدين عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

بقلم: وجدى زين الدين

قرار متعجل يتنافى مع صحة المواطن



استئناف عمل المحاكم اليوم جزئياً، تمهيداً لتشغيل جميع الدوائر بكامل طاقتها في ١٣ يونيو، قرار متعجل لأسباب كثيرة، فليست الظروف الراهنة ولا التدابير الاحترازية مهما كانت صرامتها كافية لتحقيق سلامة وصحة المتقاضين والقضاة، وكلنا يعلم أن هناك قضايا كثيرة لم يفصل فيها وبالتالي ازداد عدد القضايا ومن ثم سيزداد عدد المتقاضين داخل المحاكم بكافة أنواعها جنايات واستئناف ونقض ابتدائي وأحوال شخصية، بالإضافة إلى دوائر مجلس الدولة وقضايا الدولة والدستورية وخلافها. هنا يأتي التساؤل من يضمن إذن السلامة داخل المحاكم في ظل التأكيد التام على أن الاحتفاظ الشديد بداخلها من قبل أن يضرب فيروس كورونا البلاد كبقية دول العالم أم لا؟

لا أعتقد أبداً أن أحدًا يتحمل وقوع الكارثة داخل المحاكم، فلا مجلس الوزراء يتحمل هذا ولا المستشار عمر مروان وزير العدل يتحمل هذه المسؤولية الكارثية، ويظل السؤال المطروح أيضاً، لماذا المتعجل في عودة المحاكم خاصة أن الرئيس عبدالفتاح السيسي أعلن مراراً وتكراراً أن سلامة وصحة المواطن هي الأهم من كل شيء ومن كل أموال الدنيا. ورغم أن الحكومة المصرية قامت بأدوار رائدة في الإجراءات والتدابير الاحترازية من أجل الحفاظ على صحة المواطنين على مستوى كل الوزارات والهيئات والقطاعات المختلفة، وباتت هذه الإجراءات الرائعة والرائدة حديث العالم أجمع، وتم ضرب المثل بجمهورية مصر في هذا الشأن خاصة من جانب منظمة الصحة العالمية وجميع الهيئات الأخرى التابعة لها، وسيظل ما فعلته مصر نموذجاً يحتذى به ويسجله التاريخ بحروف من نور للدولة المصرية، ولا يجب على الحكومة أن تفرط في هذه الانتجازات العظيمة، وتتعجل قرار استئناف الحياة!

لماذا المتعجل في استئناف العمل بالمحاكم رغم أن مبرر عملها لم يختف، وفيروس كورونا مازال يهدد الأرواح والعدوى تتزايد بين الناس بشكل ملحوظ طبقاً للاحصائيات المعلنة من جانب وزارة الصحة، والأخطر من ذلك كله أن تصريحات منظمة الصحة العالمية، حذرت مؤخراً من تصاعد موجة كورونا في مصر خلال الأسابيع القادمة، وأنه من الضروري أن تتخذ القاهرة الكثير من الإجراءات الاحترازية ومن بينها تقليل التجمعات البشرية بأى شكل من الأشكال، وحذر الدكتور أحمد بن سالم مدير منظمة الصحة العالمية الإقليم شرق المتوسط، من التأثير الوخيم الذي لا يمكن تصوره لتهديد الصحة العامة على الأفراد والمجتمعات والبلدان في هذه المنطقة خلال الأيام القادمة، ليس هذا كافيًا بوقف العمل بالمحاكم خلال هذه الفترة حتى تستقر الأمور وماذا يضير مثلاً لو تأخر العمل بها لمدة أسابيع أخرى، وحتى على الأقل تكون مصر قد تخلفت مرحلة الثورة مع هذا الوباء والتي لم تبدأ بعد!!!

إنما تصريحات الدكتور عوض تاج الدين المستشار الطبي لرئاسة الجمهورية قد جاءت حاسمة وحازمة في هذا الشأن، فمادام قال في المداخل مع الزميل سيد على في برنامج حضرة المواطن على قناة الحدث اليوم.. قال: إن الدولة قد تضطر لإجراءات أكثر صرامة وفق الأرقام الخاصة بإصابات كورونا في ظل زيادة الأعداد لأن صحة الإنسان هي الأهم والأولوية للحكومة قد تدرس كل هذه الإجراءات في ضوء حماية المواطن والدولة والاقتصاد وفق توازنات شديدة وصحة الإنسان هي الأهم.. وطالب عوض تاج الدين بضرورة البعد عن التجمعات والاعتماد على الوسائل الوقائية والاحترازية، كما لا يفوتنا أن تصريحات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء تتحدث بصراحة مستمرة عن إجراءات أكثر صرامة وفق تقدير الموقف.

هنا حسمت تصريحات الدكتور عوض تاج الدين الأمر تماماً بأن هناك أعداداً متزايدة من المصريين أصابهم الوباء، والحكومة لا تبخل أبداً بإيجاد ما من شأنه الحد من الإصابات وفي ذات الوقت منظمة الصحة تحذر من تزايد الإصابات، يبقى إذن لماذا تعجلت وزارة العدل في استئناف عمل المحاكم؟!.. هل هذا تقدير الحكومة؟! أم تقدير «العدل»؟!.. على كل حال الكل يجمع تماماً على أن صحة المواطن هي الأهم في هذا الشأن، وبالتالي لابد من إعادة مراجعة قرار استئناف العمل بالمحاكم والصبر قليلاً على هذا القرار بالعودة، ووقف العمل بالمحاكم خاصة أن طبيعة عملها فيه تكسب شديد وليس زحماً فقط، في ضوء حضور المتهمين من جيسهم وهيئة القضاء وأقارب المتهمين وهيئة الدفاع، ولا توجد محكمة بطول البلاد وعرضها إلا وبها تكسب شديد، وهذا يتنافى مع قرارات الدولة والحكومة التي تؤكد أن سلامة وصحة المواطن لها الأولوية القصوى.

•• اللهم انى أسألك الشفاء، وشفاء جميع المرضى من كل داء انت ربى ورب المستضعفين فى الأرض..

wagdyzeineden@yahoo.com

دراما رمضان.. كثير من المسلسلات قليل من النجاح

P.7

عودة المترو والقطارات والنقل العام.. وحظر الحركة من ٨ مساءً حتى ٦ صباحاً

٤ آلاف جنيه غرامة عدم ارتداء الكمامة اعتباراً من اليوم



مدار اليوم، مع الالتزام بجميع الاحتياطات الصحية الواجبة.

ونص قرار «مدبولي» على إغلاق جميع المحلات والمراكز التجارية بدءاً من الساعة ٥ مساءً وحتى الساعة السادسة صباح اليوم التالي، واستثنى القرار الصيدليات والمخابز ومحلات السوبر ماركت، وأعلنت وزارة النقل، استئناف حركة أوتوبيسات النقل العام ومترو الأنفاق وحلات القطارات، اعتباراً من اليوم، وتعديل المواعيد لتناسب مع توقيت بدء حظر الحركة.

وتقرر أن يكون زمن تقاطر مترو الأنفاق بخطوطه الثلاثة ٤ دقائق، يمكن تقليصها إلى ٣ دقائق في أوقات الذروة والأزدحام، وأكد بيان الوزارة وضع علامات تباعد أمام شبابهيك التذاكر في محطات مترو الأنفاق والقطارات، ومتابعة التزام الركاب بها. كما أكد ضرورة ارتداء الكمامات الواقية واستمرار عمليات التطهير والتعقيم لمحطات القطارات والمترو.

وأشار بيان وزارة النقل إلى أنه سيتم تشغيل ٨١ قطاراً بالخطوط الثلاثة لمترو الأنفاق و٦٦٤ قطاراً للسكك الحديدية، يومياً.

كتب: عبد الرحيم أبوشامة وأحمد دراز وشيرين عجمي:

يبدأ اليوم، السبت، تطبيق الإجراءات الاحترازية المشددة لمواجهة انتشار فيروس «كورونا» المستجد، وعلى رأسها الالتزام بارتداء الكمامات الواقية، أو دفع غرامة قدرها ٤ آلاف جنيه للمخالف. كما يبدأ اليوم، تعديل مواعيد حظر الحركة لتبدأ من الساعة ٨ مساءً وحتى السادسة صباحاً، باستثناء حالات الطوارئ، تسري هذه القرارات لمدة ١٥ يوماً.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، قد قرر إلزام العاملين والمتقاعدين على الأسواق أو المحلات أو المنشآت الحكومية والخاصة أو البنوك، أو أثناء التواجد بجميع وسائل النقل الجماعية سواء العامة أو الخاصة، بارتداء الكمامات الواقية، لحين صدور إشعار آخر.

وشملت قرارات «مدبولي» استمرار إغلاق المقاهي والنوداي والملاهي والحدائق والشواطئ، كما شملت القرارات اقتصر العمل بجميع المطاعم ومحلات الحلويات ووحدات المطاعم المتنقلة على تقديم «التيك أواي»، وكذلك خدمة توصيل الطلبات للمنازل على

«مدبولي» يشيد بتجربة توصيل الأدوية لحالات العلاج المنزلي لمصابي كورونا

«زايد»: تطبيق «صحة مصر» بديلاً عن المكالمات لـ ١٠٥ للتوعية والمتابعة



كتب - هشام الهلوتى وناصر فياض وعبد الرحيم أبوشامة:

أشاد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بتجربة توفير الأدوية للحالات التي تستحق العلاج المنزلي من فيروس كورونا، والحرص على توصيلها للمنازل لتجنب انتقال المصاب إلى المستشفى وتخفيف الضغط على الأطقم الطبية.

كانت الدكتورة هالة زايد، وزيرة الصحة والسكان، تقدمت بتقرير إلى الدكتور مصطفى مدبولي، بعدد من إجراءات الوزارة لمواجهة فيروس كورونا، بعد تسليم الأدوية للمصابين الذين يتلقون العلاج منزلياً من فيروس كورونا، وما زالت نتائج تحاليلهم إيجابية، ولكن تشهد حالتهم الطبية استقراراً، مع تراجع الأعراض المرضية، وعدم احتياجهم في الوقت الراهن للحجز بالمستشفى أو بنزل الشباب.

وأوضحت الوزيرة أن مسئولى الطب الوقائي يتولون مسؤولية تحديد الفئات المستهدفة للعلاج المنزلي، حيث يتم تجهيز الحقن التي تحتوي على الأدوية اللازمة من جانب الصيدالة والتمريض بالمستشفى طبقاً لحالة المريض وبروتوكول العلاج الذي يخضع له.

وأكدت الوزيرة أنه تم اعتماد توصيل الأدوية للمنازل لحالات العلاج المنزلي، من خلال مسئول الطب الوقائي أو التمريض أو الرائدة الريفية، مع إدخال البيانات الشخصية على التابلت للمتابعة.

مهمة أساسية للحفاظ على صحته وسلامة عائلته واجتمع.

وأوضحت الوزيرة أن تطبيق «صحة مصر»، هو بديل عن المكالمات التليفونية على الخط الساخن ١٠٥، حيث يتضمن إجابات عن الأسئلة الشائعة المتعلقة بمرض كورونا، كما يتيح استقبال البلاغات عن النفس والغير عند حدوث شك بالإصابة بمرض كورونا.

وأضافت الوزيرة أن التطبيق يوفر كذلك عناوين وأرقام تليفونات أقرب المستشفيات المنوطة بالكشف والتشخيص لمرض كورونا.

وأشارت إلى أن تطبيق «صحة مصر» يعرض أيضاً إجراءات العزل المنزلي لحماية النفس والغير، بالإضافة إلى إرشادات بخصوص العلاج المنوطة للمصابين.

وحذر مجلس الوزراء المواطنين من الدخول على أى تطبيقات مشابهة أخرى تحمل نفس اسم التطبيق الإلكتروني الرسمي المعتمد «صحة مصر»، وأكد أن التطبيقات الأخرى المشابهة تستهدف استغلال بيانات المواطنين الشخصية، وأعلن المركز الإعلامى لمجلس الوزراء، ووزارة الصحة والسكان، أن جميع بيانات المواطنين التي يتم تطبيق التطبيق الإلكتروني «صحة مصر» مشفرة ومؤمنة وبواسطة الجهات المختصة بالدولة وتطبيق عليها شروط حماية الخصوصية.

قطر تتجسس على المعارضين بتطبيق «احتران» لمتابعة «كورونا»

مقتل ضباط وإصابة ٦ فى اشتباكات بين الجيشين السودانى والإثيوبى على الحدود

أشار إلى أنه «حدث تبادل لإطلاق النار بين الطرفين نتج عنه إصابة أحد عناصر الميليشيات، التي انسحبت تجاه معسكر الجيش الإثيوبى شرق بركة نورين، ثم عادت مرة أخرى بعدد قوة تعزيز فضيلة مشاة إثيوبية واشتبكت مع قواتنا مجدداً، ثم وصلت إلى الضفة الشرقية لنهر عطبرة قوة من الجيش الإثيوبى تقدر بسرية مشاة، واشتبكت مع قواتنا غرب النهر، ونتج عن ذلك استشهاد ضابط برتبة نقيب وإصابة ٦ أفراد منهم ضابط برتبة ملازم أول».

تم الاتفاق على سحب نقطة المراقبة التابعة لقواتنا بالعلاو داخل المعسكر، على أن تسحب السرية الإثيوبية إلى معسكرها، وتم سحب القوات إلى المعسكرات من مناطق انتشارها. وأوضح أنه وصلت اليوم إلى الضفة الشرقية لنهر عطبرة في مقابل منطقة «بركة نورين» (في الضاريف شرق السودان) مجموعة من الميليشيات الإثيوبية غرضهم سحب مياه من النهر، واشتبكت معهم قواتنا في منطقة البركة ومنعتهم من أخذ المياه، وبعدها تسلسلت الأحداث والاشتباكات.

الإثيوبى، على تكرار الاعتداءات على الأراضي والموارد السودانية، ورغم ذلك ما زالت القوات المسلحة السودانية تمد حبال الصبر في إكمال العملية التفاوضية الرامية إلى وضع حد لهذه العمليات العدائية الإجرامية».

وأضاف الحسن - في بيان للقوات المسلحة تلاه مساء أمس الأول الخميس - أنه في يوم ٢٦ مايو الجاري انتشرت قوة تقدر بقوة سرية مشاة للجيش الإثيوبى، حول معسكر قواتنا بالعلاو (شرق السودان)، وبناء على اجتماعات مشتركة بين قيادات الجيشين،

أعلنت القوات المسلحة السودانية أن اشتباكات اندلعت مع ميليشيات مسلحة بدعم من الجيش الإثيوبى عند الحدود الشرقية، عبر نهر عطبرة، أسفرت عن «استشهاد» ضابط في الجيش السودانى ووقدان فرد من قوة تابعة للجيش، وجرح آخرين، كما توفى سودانى وجرح مدنيون.

وقال الناطق الرسمى باسم القوات المسلحة السودانية العميد الركن الدكتور عامر محمد الحسن إن الميليشيات الإثيوبية درجت، بإسناد من الجيش

